

تعقب ابن مالک النحویین فیما نسبوه لسیبویه

د. سعد بن سويف المضياني

كلية العلوم والآداب برفحاء – جامعة الحدود الشمالية

تعقب ابن مالك النحويين فيما نسبوه لسيبويه

د. سعد بن سويف المضياي

كلية العلوم والآداب برفحاء - جامعة الحدود الشمالية

ملخص البحث:

لفت انتباهي في أثناء مطالعتي لكتب ابن مالك، وبخاصة شرح التسهيل، تعرضه لسيبويه ونصوص كتابه توضيحا لها، واعتراضا للنحويين فيما فهموه من نصوصه أو نسبوه له، فعزمت على دراسة موقف ابن مالك في هذين الموضوعين، وهما: تعقبه النحويين فيما فهموه من نصوص سيبويه، وتعقبه النحويين فيما نسبوه له.

والفرق بينهما أن الأول يتعقب فيه ابن مالك من فهم نصوص سيبويه على غير وجهها، والثاني يتعقب فيه من نسب لسيبويه رأيا وفي الكتاب ما يخالفه، أو ليس في الكتاب دليل عليه. وقد خصصت الموضوع الأول ببحث نشرته في هذه المجلة في عددها العشرين في رجب عام اثنين وثلاثين وأربع مئة وألف من الهجرة، ووعدت هناك بأنني سأخصص الموضوع الثاني، ببحث آخر. ومجال الوفاء بهذا الوعد هو هذا البحث.

المقدمة:

حمدا لك اللهم بعد حمد، وشكرا بعد شكر، حتى ترضى، وإذا رضيت، وبعد الرضا، وصلاة وسلاما على من بعث للخلق داعيا، وإلى الجنة هاديا، نبينا محمد، وعلى آله الأزكيا، وصحبه الأوفياء، والتابعين ومن تبعهم بإحسان ما دامت الأرض والسماء، وبعد:

فغني عن الذكر الحديث عن مكانة سيبويه وابن مالك -رحمهما الله- في النحو العربي.

وقد لفت انتباهي في أثناء مطالعتي لكتب ابن مالك، وبخاصة شرح التسهيل، تعرضه لسيبويه ونصوص كتابه توضيحا لها، واعتراضا للنحويين فيما فهموه من نصوصه أو نسبوه له، فعزمت على دراسة موقف ابن مالك في هذين الموضوعين، وهما: تعقبه النحويين فيما فهموه من نصوص سيبويه، وتعقبه النحويين فيما نسبوه له.

والفرق بينهما أن الأول يتعقب فيه ابن مالك من فهم نصوص سيبويه على غير وجهها، والثاني يتعقب فيه من نسب لسيبويه رأيا وفي الكتاب ما يخالفه، أو ليس في الكتاب دليل عليه.

وقد خصصت الموضوع الأول ببحث نشرته في هذه المجلة في عددها العشرين في رجب عام اثنين وثلاثين وأربع مئة وألف من الهجرة، وأشارت فيه إلى الدراسات السابقة في الموضوع، ووعدت هناك بأنني سأأخص الموضوع الثاني، ببحث آخر.

ومجال الوفاء بهذا الوعد هو هذا البحث الذي أسسته على هذه المقدمة، وجعلته

كالتالي:

أولا: مسائل التعقب.

ثانيا: منهج ابن مالك في التعقب.

ثالثا: أسلوبه في التعقب.

رابعا: الخاتمة. وقد بينت فيها نتائج البحث.

أولاً: مسائل التعقب:

المسألة الأولى: حكم اشتراط تقدم نفي أو استفهام للوصف الواقع مبتدأ.
من أقسام المبتدأ الوصف الذي يرفع ما يليه، ويسد مرفوعه عن الخبر، نحو: أقائم
الزيدان؟

وقد اشترط جمهور النحويين^(١) لجعل هذا الوصف مبتدأ أن يكون معتمداً على نفي
أو استفهام، حتى إن ابن أبي الربيع (ت: ٦٨٨هـ) قال: "ولا أعلم أحداً خالف في هذا إلا أبا
الحسن الأخفش (ت: ٢١٥هـ)"^(٢).

لكن ابن مالك (ت: ٧٧٢هـ) اعترض من نسب لسيبويه (ت: ١٨٠هـ) أنه يمنع جعله
مبتدأ إذا لم يعتمد على استفهام أو نفي، قائلا: "وأشرت بقولي: "ولا يجري ذلك المجري
باستحسان" إلى أن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذي
تقرر إلا بعد استفهام أو نفي، وإن فعل به ذلك دون استفهام أو نفي قبح عنده دون منع.
هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء، ولا معارض له في غيره. ومن زعم أن سيبويه لم يجز
جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاماً أو نفياً فقد قوله ما لم يقل"^(٣).

وممن نسب لسيبويه إيجاب الاعتماد وإعراب الوصف غير المعتمد خبراً مقدماً
الزجاجي^(٤) (ت: ٣٤٠هـ)، والباقولي^(٥) (٥٤٣هـ)، وابن يعيش^(٦) (٦٤٣هـ)، وابن أبي الربيع^(٧).
ونص سيبويه الذي أشار إليه ابن مالك هو: "وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يستقبح
أن يقول: قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل (قائماً) مقدماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم
فتقول: ضرب زيدا عمرو، و(عمرو) على (ضرب) مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدماً
ويكون (زيد) مؤخراً، وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً، وهذا عربي جيد.

(١) انظر مثلاً: -المقتضب ١/٤٢٧، والتعليقة ١/٢٨٠-٢٨٣، وشرح المقدمة المحسوبة ٢/٣٨٩،
والمفصل ٢٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٩، وشرح ألفية ابن معط ٢/٩٨٠، وشرح الجمل لابن
عصفور ١/٥٦٤، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٢/٩٩٩.

(٢) البسيط ٢/٩٩٩، وانظر: الكافي في الإقصاد عن مسائل كتاب الإيضاح ٣/٩٨٧.

(٣) شرح التسهيل ١/٢٧٢.

(٤) انظر: الجمل ٣٧.

(٥) انظر: شرح اللمع ١/٣٠٩.

(٦) انظر: شرح المفصل ٦/٧٩-٨٠.

(٧) انظر: البسيط ١/٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨٣، ٢/٩٩٩، والكافي ٣/٩٨٧.

وذلك قولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبد الله... فإن لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله: يقوم زيد وقام زيد، قبح، لأنه اسم. وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه، كما أنه لا يكون مفعولا في (ضارب) حتى يكون محمولا على غيره، فتقول: هذا ضارب زيدا وأنا ضارب زيدا، ولا يكون (ضارب زيدا) على (ضربت زيدا وضربت عمرا). فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ^(١).

فابن مالك يرى أن سيبويه في نصه هذا يرى أن اشتراط الاعتماد استحساني لا وجوبي، ولم يشر إلى أن هذا الرأي للخليل أو أن سيبويه يخالفه فيه. فتعقبه أبوحيان (ت: ٧٤٥هـ) قائلا: "وليس فيه أن س^(٢) يستحسن ذلك بعد استفهام أو نفي، بل فيه أن الخليل قد استقبح (قائم زيد) على أن لا يكون خبرا مقدما. وكذلك نص س على أنه إذا جعل (قائم) في معنى (يقوم) أو (قام) قبح، وأنه لا يحسن أن يعمل إلا إذا كان صفة أو خبر^(٣)".

والظاهر أن ابن مالك فهم الاستحسان بمفهوم المخالفة من تعبير سيبويه بالقبح. وقد سبق ابن مالك ابن خروف (ت: ٦٠٩هـ) إلى نسبة عدم المنع لسيبويه، ولكنه نسب المنع للخليل. إذ قال: "وقوله: (ولا يجيز سيبويه غير ذلك)، قد ذكره سيبويه - رحمه الله - في باب الابتداء عن الخليل. والذي منعه لم يمنعه. والذي صرح بجوازه أبو الحسن الأخفش^(٤)".

ونسبة عدم المنع لسيبويه في نص ابن خروف تحتل أمرين: أحدهما: بيان أن سيبويه نقل المنع عن الخليل، وسكت هو، فلم يصرح بمنع أو إجازة. ومما قد يؤيد هذا قوله بعد نفي المنع عن سيبويه المفهم سكوت سيبويه: "والذي صرح بجوازه أبو الحسن الأخفش". والآخر: بيان أن سيبويه خالف الخليل في هذا، فأجاز.

(١) الكتاب ٢/١٢٧-١٢٨.

(٢) رمز لسيبويه.

(٣) التذييل والتكميل ٢/٢٧٣.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٤٠٠.

ولم أقف على ما يدل على مخالفة سيبويه شيخه الخليل في هذا النص أو غيره.
وقد صرح به ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) بإجازة نحو: قائم زيد، على قبح، دون إشارة إلى نص سيبويه، إذ قال: "فأما إذا قلت: قائم زيد، فأردت أن ترفع (زيداً) بـ(قائم) وليس قبله ما يعتمد عليه ألبتة فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه"^(١).
وتعبير سيبويه بالقبح في هذا النص يحتمل أمرين^(٢):

الأول: أنه يريد به عدم الجواز بالجملة وهو ما يفهم من شرح السيرافي^(٣) (٣٦٨هـ)،
وأبي علي الفارسي^(٤) (٣٧٧هـ) لنص سيبويه، ومما يؤيد هذا عند أبي علي أنه استدل في مواضع في التذكرة^(٥) وقع فيها لفظ القبح مراداً به المنع.

والثاني: أنه لا يريد به المنع، وإنما يريد الجواز مع القبح، وهو ما يريده ابن مالك.
والذي يظهر من نص سيبويه أنه يتابع شيخه الخليل بمنع جعله مبتدأ إذا لم يعتمد،
وأنه يقصد بالقبح المنع، لأنه بعد أن وصفه بالقبح قرن بينه وبين ما لم يجز، وهو نصب (زيد)
بـ(ضارب) في نحو: ضارب زيداً. وعلى هذا فـ(قائم) في نحو: قائم زيد، يمتنع أن يكون مبتدأ
عند سيبويه، ويجب أن يعرب خبراً مقدماً، وهو ما نسبته له الزجاجي وغيره كما سبق.
المسألة الثانية: (إن) النافية بين الإعمال والإهمال.

ذكر ابن مالك أن أكثر النحويين ينسبون لسيبويه منع إعمال (إن) النافية عمل
(ليس) مع أن نص سيبويه - كما يذكر - مشعر بأنه يرى إعمالها. قال ابن مالك: "وأكثر
النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في (إن) النافية الإهمال، وكلامه مشعر بأن مذهبه
فيها الإعمال، وذلك أنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: (وأما "إن" مع "ما" في لغة
أهل الحجاز، فهي بمنزلة "ما" مع "إن"^(٦) الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن
تكون من حروف "ليس"، فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفاً مناسبة لـ(ليس) من

(١) الأصول ٦٠/٢.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٦٠٤/١-٦٠٥.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢/٢٢٤أوب. وانظر: المقاصد الشافية ٦٠٥.

(٤) انظر: التعليقة ٢٨٠-٣٨٣، ومختار تذكرة أبي علي الفارسي لابن جني ٤٠٣، والمقاصد الشافية ٦٠٥/١.

(٥) انظر: مختار تذكرة أبي علي الفارسي لابن جني ٤٠٣، والمقاصد الشافية ٦٠٥/١.

(٦) النص في الكتاب: "في قولك" بدل (مع إن).

جملتها (ما)، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة (ما) في هذه المناسبة إلا (إن) و(لا)، فتعين كونهما مقصودين^(١).

وقد اعترض أبو حيان ابن مالك في استدلاله هذا قائلاً: "ولا تؤخذ القواعد الكلية من مثل قوله: (وتمنعها أن تكون من حروف "ليس")^(٢)، وناسا على أنه "ليس في كلام س من إشعار بأن (إن) تعمل"^(٣).

وممن نسب لسيبويه أنه يرى إهمال (إن) المبرد^(٤) (ت: ٢٨٥هـ)، وابن السراج^(٥)، والهروي^(٦) (ت: ٤٥١هـ)، والصيمري^(٧) (ت: خلال القرن الرابع)، وابن الأنباري^(٨) (ت: ٥٧٧هـ)، وابن فلاح اليمني^(٩) (ت: ٦٨٠هـ)، وابن هشام^(١٠) (ت: ٧٦١هـ)، والشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)^(١١). ونسبه ابن مالك كما سبق في نصه إلى الأكثرين.

وقد سبق ابن مالك في عزوه إعمال (إن) عمل (ليس) لسيبويه مكي بن أبي طالب^(١٢) (ت: ٤٢٧هـ) دون استناد على نص لسيبويه، وابن خروف مستندا على نص آخر لسيبويه. قال ابن خروف: "ولم يذكر سيبويه عملها عمل (ما) و(ليس) نصا، لكن قوله: (وتصرف "ما" إلى الابتداء كما صرفتها "ما" إلى الابتداء)^(١٣) يريد أن (إن) إذا دخلت عليها (ما) النافية منعها عن العمل، و(ما) إذا دخلت على (إن) النافية منعها عن العمل أيضا. فهذا نص بعمل (إن)"^(١٤).

(١) شرح التسهيل ١/٣٧٥.

(٢) التذييل والتكميل ٤/٢٨٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: المقتضب ٢/٣٦٢.

(٥) انظر: الأصول ١/٢٣٥.

(٦) انظر: الأزهية ٤٥.

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة ١/٤٥٩.

(٨) انظر: البيان في إعراب القرآن ١/٣٨٧.

(٩) انظر: المغني في النحو ٣/١٢٠.

(١٠) انظر: مغني اللبيب ١/١٣٣.

(١١) انظر: المقاصد الشافية ٢/٢٥٣.

(١٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/٣٠٧.

(١٣) الكتاب ٣/١٥٣.

(١٤) انظر: تنقيح الألباب ١٢٧.

فابن خروف يفهم من نص سيبويه هذا أنه يرى إعمال (إن) عمل (ليس)، لأن قوله: "وتصرف (ما) إلى الابتداء كما صرفتها (ما) يعني أن (إن) النافية إذا دخلت على (ما) كفتها عن العمل كما أن (ما) إذا دخلت عليها كفتها.

وابن خروف بهذا يخالف جمهور الشراح كالسيرافي^(١)، كالفارسي^(٢)، والرماني^(٣) (ت: ٣٨٤هـ)، وابن السيرافي^(٤) (ت: ٣٨٥هـ)، والكوفي^(٥) (ت: ٤٧٦هـ) الذين يرون أن مراد سيبويه هو تشبيه إبطال (إن) لعمل (ما) في لغة أهل الحجاز بإبطال (ما) عمل (إن) الثقيلة في قولك: إنما زيد أخوك.

وقد استدل ابن خروف على أن مراد سيبويه (إن) وليس (إن) الثقيلة بعود الضمير في (صرفتها) على (إن)، لأن الثقيلة لا ذكر لها. قال ابن خروف: "وقول المفسر: إنه إنما يعني في قوله: (إنما زيد أخوك) فاسد، لأن الضمير في (صرفتها) راجع إلى (إن) المذكورة، ولم يجر (إن) ذكر. فتدبره، وهو بديع"^(٦).

وقبل الحكم على مفهوم ابن مالك وابن خروف تحسن الإشارة إلى أن نسخ الكتاب ونسخ شراحه تختلف في إيراد النص الذي استدل به ابن خروف على النحو الآتي:

١. ورد في نسخة بولاق واعتمده الشيخ عبد السلام في المتن وذكر أنه الوجه، كالتالي: "وتكون في معنى (ما)...وتصرف الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك: إنما، وذلك قولك: ما إن زيد ذاهب"^(٧).

٢. ورد في النسختين الرباحيتين اللتين رمز إليهما الشيخ عبد السلام بـ(أ) و(ب): "وتصرف (ما) بدل (وتصرف الكلام)"^(٨)، وكذلك في التعليقة^(٩)، وتنقيح الأبواب شرح ابن خروف المشار إليه آنفا.

(١) انظر: شرح السيرافي ٤/ ٤٣٠ أ.

(٢) انظر: التعليقة ٢/ ٢٦٥.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه ٤٠٢/ ٢ (رسالة د. آل موسى).

(٤) انظر: شرح أبيات سيبويه ١٠٥/ ٢.

(٥) انظر: شرح أبيات سيبويه ٢٤٠ ب.

(٦) تنقيح الأبواب ١٢٧.

(٧) الكتاب ١/ ٤٧٥.

(٨) الكتاب ٣/ ١٥١٥٣.

(٩) انظر: ٢/ ٢٦٥.

٣. ورد في السيرافي "وتُصَرَّفُ (ما) بها" (١) بدل (وتصرف الكلام).

ورأي ابن خروف -في نظري- وجيه لو أن نص سيبويه كما ذكر، لأنه لا مرجع للضمير في (صرفتها) إلا إلى (إن)، ولو أن سيبويه لم ينص في موضع آخر على أن المراد ب(إن) الثقيلة، وهو الموضع الذي استشهد به ابن مالك. والغريب أن الشراح لم يلتفتوا إلى مرجع الضمير في (صرفتها) على الرغم من مجيء نص سيبويه عندهم كمجيئه عند ابن خروف.

لكن الذي يجعلني أرجح أن يكون مراد سيبويه في هذا النص (إن) الثقيلة هو أن سيبويه نص في موضع آخر على أنها المرادة، وأن جمهور الشراح اتفقوا على هذا، ولم يلتفت سوى ابن خروف إلى مرجع الضمير مع ظهور إشكاله على الفهم الذي فهموه. وهذا ما يجعلني أشك في أن يكون الضمير في (صرفتها) بالتذكير لا بالتأنيث، فيكون النص كالتالي: "وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفته (ما) إلى الابتداء في قولك: إنما، ويكون الضمير في (صرفته) راجعا للكلام. وعلى هذا فلا موضع للخلاف في مفهوم النص.

وأما نص سيبويه الذي استدل به ابن مالك فليس فيه ما يدل على إعمال (إن) عمل (ليس)، وقصارى ما يريده سيبويه فيه هو أن يقول: إن (إن) إذا دخلت على (ما) الحجازية منعتها عن العمل، وجعلتها من حروف الابتداء التي يعرب ما بعدها مبتدأ وخبر، بعد أن كانت من الحروف العاملة عمل (ليس) والتي يعرب ما بعدها اسما وخبرا.

وأما قول ابن مالك معلقا على قول سيبويه: "وتمنعها أن تكون من حروف (ليس)؛" فلعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفا مناسبة ل(ليس) من جملتها (ما)، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة (ما) في هذه المناسبة إلا (إن) و(لا) فتعين كونهما مقصودين، فهو تحميل للنص بأكثر مما يحتمل، وبخاصة إذا عرفنا أن سيبويه أفرد بابا للأحرف العاملة عمل (ليس)، وذكر منها (ما) الحجازية، و(لات)، وأشار إلى (لا)، ولم يشر فيه إلى (إن) لا من قريب ولا من بعيد، ثم لو كان هذا النص فيه دليل على الإعمال لما تركه ابن

(١) شرح السيرافي ٤/٢٤٢ ب.

خروف شارح الكتاب الذي استدل بنص آخر - كما سبق - على عزوه لسيبويه إعمال (إن).

المسألة الثالثة: نيابة المصدر المؤكد لفعله عن الفاعل مطلقاً.

نسب الزجاجي لسيبويه أنه يرى جواز نيابة المصدر المؤكد لفعله عن الفاعل. قال: "وقد أجازهم على إضمار المصدر. وهو مذهب سيبويه، فيقول: قُعِدَ وَضَحَكَ، كأنه قال: قُعِدَ القعود، وَضَحِكَ الضحك، لأن الفعل يدل على مصدره"^(١).

فاعترضه ابن مالك متابعا ابن خروف الذي نفى أن يكون هذا مذهب سيبويه. قال ابن مالك: "وفي كلام الزجاجي إشعار بأن سيبويه يجيز ذلك، لأنه قال: (وقد أجاز بعضهم على إضمار المصدر، وهو مذهب سيبويه). قال ابن خروف... (ادعاؤه - يعني الزجاجي - أنه مذهب سيبويه فاسد، لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكد في هذا الباب، والذي أجازهم سيبويه لا يمنع بشر، وهو إضمار المصدر المعهود^(٢))... هكذا قال ابن خروف وهو الصحيح"^(٣).

فهما يريان أن سيبويه لم يجز نيابة المصدر المؤكد لفعله على الإطلاق. وإنما يجيزه إذا كان منوياً مدلولاً عليه بغير الفعل، وذلك كقولك: بلى سِيرَ سير، لمن قال: ما سِيرَ سير شديد؟ وكقولك لمتوقع القعود: قد قُعِدَ، ولمتوقع السفر: قد سُوْفِرَ. وقد سبقهما إلى اعتراض الزجاجي ابن السيد البطليوسي^(٤) (ت: ٥٢١هـ) ناسباً إنكار هذا إلى ابن النحاس (ت: ٣٣٨هـ).

ووافقهما عليه ابن أبي الربيع^(٥)، وأبو حيان^(٦)، والشاطبي^(٧). وما نسبته الزجاجي لسيبويه نسب للكسائي والفراء وهشام^(٨).

(١) الجمل ٧٧.

(٢) في شرح التسهيل: المقصود، بدل (المعهود)، ويظهر أنه الصواب، وهو كذلك في شرح جمل الزجاجي/٥٢٣.

(٣) شرح جمل الزجاجي/٥٢٣/١.

(٤) شرح التسهيل/١٢٧/٢.

(٥) انظر: إصلاح الخلل/١٩٦.

(٦) انظر: البسيط/٩٦٨/٢.

(٧) انظر: التذييل والتكميل/٢٣٤/٦.

(٨) انظر: المقاصد الشافية/٣/٣٤.

(٩) انظر: إصلاح الخلل/١٩٦، والتذييل والتكميل/٢٣٥/٦.

ولم يورد ابن مالك نصا لسيبويه في هذا، وإنما اكتفى بالإشارة إليه خلال نقله كلام ابن خروف، وذلك عند قوله: "والذي أجاز سيبويه لا يمنعه بشر، وهو إضمار المصدر المعهود".

ولا بد قبل الحكم على صحة اعتراض ابن مالك الزجاجة من إيراد نص سيبويه في هذا، وهو قوله: "هذا باب ما يكون مصدرا من المصادر مفعولا، فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره... فمن ذلك قولك على قول السائل: أي سير سير عليه؟ فتقول: سير عليه سير شديد، وضرب به ضرب ضعيف، فأجريته مفعولا والفعل له، فإن قلت: ضرب به ضربا ضعيفا، فقد شغلت الفعل بغيره عنه، ومثله: سير عليه سيرا شديدا، وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تذكر الصفة، تقول: سير عليه سير وضرب به ضرب، كأنك قلت: سير عليه ضرب من السير، أو سير عليه شيء من السير"^(١).
وقد فسر السيرافي^(٢) نص سيبويه هذا على أنه يجيز نيابة المصدر المؤكد لفعله عن الفاعل.

والحقيقة أن نص سيبويه هذا يحتمل ما نسب له الزجاجة وما فسره السيرافي، لقوله: "فإن أردت هذا المعنى ولم تذكر الصفة، تقول: سير عليه سير وضرب به ضرب"، ويحتمل أن يكون مبني على ما ذكره في أول النص وهو من عند قوله: "فمن ذلك قولك على قول السائل"، فيكون قصده على ما ذكره ابن خروف من أن المراد إضمار المصدر المعهود.

وقد أشار ابن أبي الربيع إلى أن كلام سيبويه يحتمل ما نسب له الزجاجة، إذ قال: "ولسيبويه كلام يقتضيه بظاهره، ولا بد من تأويله، لأن الصنعة تخالفه"^(٣).

المسألة الرابعة: وجه نصب البيت في قولهم: دخلت البيت.

اعترض ابن مالك الشلوبين^(٤) (ت: ٦٤٥ هـ) فيما نسب لسيبويه من أنه يرى أن انتصاب البيت في نحو: دخلت البيت على الظرفية شذوذا.

(١) الكتاب ١/٢٢٨-٢٢٩.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢/٤٢ ب، و ٤٣ أ.

(٣) البسيط ٢/٩٦٨.

(٤) انظر: حواشي المفصل ١٨٥.

وهو رأي وافق الشلوبين في نسبته إلى سيبويه الرضي^(١) وأبوحيان^(٢)، وعليه ظاهر كلام السيرافي^(٣) عند شرحه نص آخر لسيبويه غير النص الذي استند عليه ابن مالك كما سيأتي، وهو قول سيبويه: "وقد قال بعضهم: ذهب الشام، يشبهه بالمبهم؛ إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ...ومثل: ذهب الشام دخلت البيت"^(٤).

أما النص الذي استدل به ابن مالك ورأى أن الشلوبين غفل عنه فهو كما ورد في نصه حين قال: "قال سيبويه بعد أن مثل بقلب زيد الظهر والبطن، ودخلت البيت: (وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف، لأنك لو قلت: هو ظهره وبطنه وأنت تريد شيئا على ظهره وبطنه لم يجز)^(٥) هذا نصه. وقد غفل الشلوبين فجعل نصب (المكان) المختص بـ(دخل) عند سيبويه على الظرفية. وهذا عجب من الشلوبين مع اعتناؤه بجمع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها من بعض"^(٦).

فابن مالك يرى أن انتصاب (البيت) ليس على الظرفية، وإنما على حذف حرف الجر اتساعا، وهو ما يسمى بالنصب على نزع الخافض، ويرى أن هذا مذهب سيبويه، ودليل ذلك قول سيبويه: "وليس المنتصب هنا بمنزلة الظرف".

وقد سبق ابن مالك في نسبة هذا إلى سيبويه - دون إشارة إلى نص من الكتاب - ابن السراج^(٧)، وابن الشجري^(٨)، ووافقهما ابن أبي الربيع^(٩)، وهو ما شرح عليه الفارسي^(١٠) نص سيبويه المشار إليه عند ذكر رأي السيرافي كما سبق.

وقد اعترض أبوحيان ابن مالك ورأى أن الفهم الصحيح هو مارآه الشلوبين، واحتج بما يلي^(١١):

(١) انظر: شرح كافية ابن الحاجب ق١/م٢/٥٨٥.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢٥٤/٧-٢٥٥، والارتشاف ١٤٣٦/٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١٤٠/٣-١٤١.

(٤) الكتاب ١/٣٥.

(٥) المصدر السابق ١/١٥٩.

(٦) شرح التسهيل ٢/٢٠١.

(٧) انظر: الأصول ١/١٧١.

(٨) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/١٣٨.

(٩) انظر: البسيط ١/٤٦١.

(١٠) انظر: التعليقة ١/٦١.

(١١) انظر: التذييل والتكميل ٢٥٤/٧-٢٥٥.

١. أن نص سيبويه الذي استشهد به ابن مالك لا حجة فيه على انتصاب (البيت) بعد (دخلت) نصب المفعول به، لأن انتصاب الظهر والبطن ليس على تقدير (في)، وإنما على تقدير (على)، والأصل قلب زيد على ظهره وبطنه، ولذلك قال سيبويه - كما يذكر أبو حيان - في نضه السابق: "لأنك لو قلت: هو ظهره وبطنه - وأنت تريد شيئاً على ظهره وبطنه - لم يجر". فجعل المحذوف (على) ولم يجعله (في)، وحذف (على) ووصول الفعل إلى الاسم المجرور بها ونصبه لا يكون على الظرف، بل هو مثل: مررت زيدا.

٢. أن قول سيبويه: "وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف" المراد منه مسألة: قلب زيد الظهر والبطن، وليس مسألة: دخلت البيت.

٣. أن لسبويه نضاً آخر فيه دلالة على أن انتصاب (البيت) على الظرفية شذوذاً، وهو ما سبقت الإشارة إليه في أول المسألة من أن ظاهر شرح السيرافي له أنه فهم أن سبويه يرى أن نحو (البيت) و(الشام) في المثالين منصوبان على الظرفية شذوذاً، والنص هو قوله: "وقد قال بعضهم: ذهب الشام، يشبهه بالمبهم، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ؛ لأنه ليس في (ذهب) دليل على (الشام)، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل (ذهب الشام): دخلت البيت"^(١). فأبو حيان يرى أن سبويه نص على الشذوذ في (ذهب الشام): لأن الفعل (ذهب) وصل إلى ظرف مختص، وهو (الشام)، وليس مما اشتق من لفظه، ولا هو من لفظ المكان، ثم بعد ذلك جعل نحو: دخلت البيت مثله، وهذا يعني أنه مثله في الشذوذ ووصول (دخلت) إلى (البيت).

وفي كون (البيت) في نحو: دخلت البيت منتصباً على الظرفية، أو على أنه مفعول به للفعل، أو أن حرف الجر حذف منه اتساعاً فانتصب خلاف^(٢) بين النحويين ليس هنا مجال دراسته، لأن الذي يهمننا هو تحرير رأي سبويه.

والذي أراه أن قول سبويه: "وقد قال بعضهم: ذهب الشام، يشبهه بالمبهم، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ" ليس قطعي الدلالة على أن سبويه يرى أن (الشام) و(البيت) في المثالين منصوبان على الظرفية شذوذاً، ولكن يمكن أن يفهم منه ذلك، لأن حديثه قبل هذا النص عن عمل الفعل اللازم، وهو أنه لا يتعدى إلى

(١) الكتاب ١/٣٥.

(٢) انظر - مثلاً -: أسرار العربية ١٧٢، والبسيط لابن أبي الربيع ١/٤٦٠، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١/٢م ٥٨٥، وارتشاف الضرب ٢/١٤٣٥.

المفعول به، ولكنه ينصب المصدر، واسم الزمان، واسم المكان بشرط أن يكون مبهما أو مصوغا من عامله، فناسب هذا ألا يكون قصده أن يكون (الشام) منصوبا على أنه مفعول به أو على نزع الخافض، وإنما على الظرفية شذوذا، والذي يؤيد هذا قول سيبويه: "يشببه بالمبهم" معللا وصول الفعل إلى (الشام) مباشرة ونصبه.

ولكننا إذا جمعنا بين نص سيبويه هذا وبين النص الذي أورده ابن مالك وغيره كما سيأتي قطعنا قطعاً بأن سيبويه يرى أن (الشام) و(البيت) اسمان وصل إليهما الفعل، فنصبا اتساعا على حذف حرف الجر، وليس على الظرفية، وذلك لما يلي:

١. أن سيبويه نص في النص الذي استشهد به ابن مالك على أن المنتصب ليس بمنزلة الظروف.

٢. أن سيبويه قال في الباب نفسه بعد النص الذي استشهد به ابن مالك: "ونظير هذا^(١) في أنهم حذفوا حرف الجر ليس إلا، قولهم: نبئت زيدا قال ذاك، إنما يريد: عن زيد، إلا أن معنى الأول معنى الأماكن^(٢)، فقلوه: "ليس إلا" والتنظير له ب(نبئت زيدا) دليل على أنه غير منصوب على الظرفية.

٣. أن سيبويه قال -أيضا- في الباب نفسه: "وتقول: مطر قومك الليل والنهار، على الظرف وعلى الوجه الآخر. وإن شئت رفعتَه على سعة الكلام"^(٣). وهذا قاطع في تحرير رأي سيبويه، لأن الليل والنهار لا خلاف في أنهما ظرفان، ومع هذا أجاز نصبهما على الظرفية وعلى الوجه الآخر الذي يتحدث عنه خلال الباب، ولا يمكن أن يكون الوجه الآخر إلا النصب على حذف حرف الجر اتساعا، وهو ما يسمى بنزع الخافض.

وبهذا، فالفهم الصحيح هو ما فهمه ابن مالك، ولا حجة في اعتراضات أبي حيان. أما احتجاجه بأن انتصاب (الظهر) و(البطن) ليس على تقدير (في) وإنما على تقدير (على) فهو مثل: مررت زيدا، وليس مثل: دخلت البيت، فالرد عليه أن سيبويه قد تمثل -أيضا- بقولهم: مطرنا السهل والجبل، وذكر أنه بمعنى: مطرنا في السهل والجبل، ثم إن سيبويه ذكر هذه الأمثلة، وهي: ضرب زيد الظهر والبطن، ومطرنا السهل والجبل، ودخلت البيت، ومطرنا الزرع والضرع، ثم ذكر أن الجامع بينها حذف حرف الجر، إذ قال

(١) يقصد نحو: ضرب زيد الظهر والبطن، ومطرنا السهل والجبل، ودخلت البيت

(٢) الكتاب ١٥٩/١.

(٣) السابق ١٦٠/١.

—كما سبق—: "ونظير هذا في أنهم حذفوا حرف الجر ليس إلا، قولهم: نبئت زيدا قال ذاك، إنما يريد عن زيد، إلا أن معنى الأول معنى الأماكن".

وأما قوله: إن قول سيبويه: "وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف" المراد منه مسألة: قلب زيد الظهر والبطن، وليس مسألة: دخلت البيت، فهو تحكم بنص سيبويه لا دليل عليه.

وأما استشهاده بنص سيبويه: "وقد قال بعضهم: ذهبت الشام.." فقد سبق أنه يمكن أن يفهم منه هذا، لولا أن نصوص سيبويه الأخرى —كما سبق— تنص على خلافه.

المسألة الخامسة: إعراب جملة (حصرت...) في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(١).

نسب ابن خروف في شرح الجمل^(٢) لابن بابشاذ (ت: ٥٤٦٩هـ) أنه نسب لسيبويه أنه يرى أن جملة (حصرت) في الآية المعنونة بها المسألة صفة لـ (قوم) مقدر، واعترضه في هذا مبينا أن سيبويه لم يفعل هذا.

وقد تابع ابن مالك ابن خروف ناقلا نصه. قال: "قال أبو الحسن بن خروف: (وزعم ابن بابشاذ^(٣) أن سيبويه —رحمه الله— يجعل (حصرت صدورهم) صفة لـ (قوم)، ولم يفعل ذلك سيبويه).^(٤) قلت: صدق أبو الحسن —رحمه الله— وغفر الله لابن بابشاذ"^(٥).

ولم أقف على ما يمكن أن يكون مستندا لما نسبته ابن بابشاذ في كتاب سيبويه. وما نسبته ابن بابشاذ نسبته ابن الشجري مرة لسيبويه^(٦)، ومرة للأخفش^(٧)، وقد نبه محقق الأمالي إلى هذا الاضطراب^(٨)، والذي يظهر لي أنه للأخفش، لأن الفارسي نقل هذا في البغداديات عنه في كتابه المسائل الكبير^(٩).

(١) النساء: ٩٠.

(٢) انظر: ٣٨٥/١.

(٣) انظر: شرح ابن بابشاذ ٩٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٧٣.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/١٣.

(٧) المصدر السابق ٢/١٤٦.

(٨) المصدر السابق ٣/١٢٧هـ.

(٩) انظر: البغداديات ٢٤٥.

وقد انقسم النحويون في جواز مجيء الفعل الماضي حالا قسمين: قسم منعه إلا إذا كانت معه (قد) مظهرة أو مضمرة كآية المسألة. وهورأي الفراء^(٩) (ت: ٢٠٧هـ). ووافقه جمهور من النحويين كالزجاج^(١٠). وابن السراج^(١١). والفارسي^(١٢). وابن جني^(١٣). ومكي القيسي^(١٤). والجرجاني^(١٥). والأنباري^(١٦). ونسب هذا الرأي إلى البصريين^(١٧). وقسم أجازة. وهو ظاهر كلام الأخفش^(١٨). ونسب إلى الكوفيين^(١٩). وهو اختيار جمهور من المتأخرين كابن مالك^(٢٠). وأبي حيان^(٢١). والسمين الحلبي^(٢٢). وابن عقيل^(٢٣).
المسألة السادسة: إعراب (حبذا).

اتفق النحويون على أن (حبذا) في نحو: حبذا الرجل زيد مركبة من الفعل الماضي (حب) وفاعله اسم الإشارة (ذا). ولكنهم اختلفوا بعد ذلك أي باقية على هذا الأصل أم أنها أصبحت بعد التركيب بمنزلة اسم مبتدأ؟

وقد اختلف ابن مالك رأي من يرى أن (حبذا) جملة فعلية باقية على فعليتها. ومكونة من الفعل الماضي (حب) والفاعل (ذا). وذكر أن هذا ظاهر كلام سيبويه.

وظاهر نصه في شرح التسهيل - كما سيأتي - أنه يعترض قوما منهم ابن هشام اللخمي^(٢٤) (ت: ٥٧٧هـ) - كما ذكر - نسبوا لسيبويه أنه يرى (حبذا) مبتدأ مخبرا عنه. مؤيدا كلامه بنص لابن خروف جزم فيه بأن سيبويه يرى أن (حبذا) جملة فعلية. وخطأ من

(١) انظر: معاني القرآن/١-٢٣-٢٤.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه/٢-٨٩.

(٣) انظر: الأصول/١-٢٥٤-٢٥٥.

(٤) انظر: البغداديات/٢-٢٤٦-٢٤٧.

(٥) انظر: المحتسب/١-٢٥٠.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن/١-٢٠٥.

(٧) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح/٢-٩١٥-٩١٦.

(٨) انظر: الإنصاف/٢٢٢.

(٩) انظر: المصدر السابق. والتبيين/٣٨٦. وشرح المفصل/٢-٦٧. وشرح ألفية ابن معط/١-٥٥٩.

(١٠) انظر: معاني القرآن/١-٢٦٣. وانظر منسوباً إليه في المقتضب/٤-١٢٣. والأصول/١-٢٥٤.

(١١) انظر المصادر التي في الحاشية قبل السابقة.

(١٢) انظر: شرح التسهيل/٢-٣٧١.

(١٣) انظر: الارتشاف/٣-١٦٠٤.

(١٤) انظر: الدر المصون/٢-٤١١.

(١٥) انظر: المساعد/٢-٤٧.

(١٦) انظر: الفصول والجمال/١٢١.

زعم خلاف ذلك. قال ابن مالك: "والذي اخترته من كون (حب) باقيا على فعليته وكون (ذا) باقيا على فاعليته... هو ظاهر كلام سيبويه، وزعم قوم منهم ابن هشام اللخمي أن مذهب سيبويه جعل (حبذا) مبتدأ مخبر عنه بما بعده. قال ابن خروف: ("حب" فعل و"ذا" فاعله، و"زيد" مبتدأ وخبره "حبذا". هذا قول سيبويه، وأخطأ من زعم غير ذلك) (١) (٢).

ولكن ابن مالك لم يشر إلى كلام سيبويه أو يورد له نصا في هذا ويبين لنا وجه فهمه له.

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه لم أجد إلا موضعا واحدا تحدث فيه سيبويه عن المسألة متابعا لشيخه الخليل، وهو قوله: "وزعم الخليل - رحمه الله - أن (حبذا) بمنزلة حب الشيء، ولكن (ذا) و(حب) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا)، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عم، فالعم مجرور، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبذا، ولا تقول: حبذه، لأنه صار مع (حب) على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم، لأنه كالمثل" (٣).

ونص سيبويه هذا اختلف في فهمه النحويون، ولعل الاختلاف في الفهم هو منشأ الخلاف في المسألة، فقد فهم بعض النحويين من هذا النص أن سيبويه يرى أن (حبذا) لم تبق على أصلها المكون من الفعل والفاعل، وإنما تحولت إلى اسم في محل رفع مبتدأ، والاسم بعدها خبر لها، ومنشأ الفهم عندهم هو قول سيبويه: "ولكن (ذا) و(حب) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا)، وهو اسم مرفوع". فقد رأوا أن قوله: "بمنزلة كلمة واحدة"، والضمير (هو) الراجع إلى (حبذا) قاطع بهذا الفهم.

وممن فهم هذا الفهم من شراح الكتاب السيرافي، والواسطي (٤)، قال السيرافي: "فأما (حبذا) فإن (حب) فعل، و(ذا) فاعله، وبني معه، وجعلا جميعا بمنزلة شيء واحد يقع موقع اسم مبتدأ في الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث والمذكر بلفظ واحد في معنى المدح والحمد، فإذا قيل: حبذا زيد، فكأنه قال: المحمود زيد" (٥).

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٩٩/٢.

(٢) شرح التسهيل ٢٢/٢.

(٣) الكتاب ١٨٠/٢.

(٤) انظر: التعليق المختصر ١٤٥.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٣١/٣.

وممن نسبته إلى سيبويه غير ابن هشام اللخمي الذي اعترضه ابن مالك، ابن أبي الربيع^(١)، ولكنه نص على أن الرأي له ولشيخه الخليل.

وهذا القول -دون الإشارة إلى سيبويه- هو مذهب جماعة من النحويين. منهم المبرد^(٢)، وابن السراج^(٣)، وابن يعيش^(٤)، وابن عصفور^(٥). ونسبه ابن أبي الربيع، وأبو حيان إلى الأكثرين^(٦).

كما فهم -أيضا- بعض النحويين من نص سيبويه أنها باقية على أصلها. وممن فهم هذا الفهم من شراح الكتاب القرطبي^(٧) (ت: ٤٠١هـ)، وتابعه في هذا الفهم من النحويين ابن عقيل^(٨) (ت: ٧٦٩هـ)، وذكر خالد الأزهرى^(٩) (ت: ٩٠٥هـ) أن بعض النحويين اعترض بنص سيبويه هذا على من ذكر أن ظاهر كلام سيبويه بقاء (حبذا) على أصلها.

وقد بين القرطبي^(١٠) أن مصدر خطأ الفهم السابق، هو الظن بأن الضمير في قول سيبويه: "وهو اسم مرفوع" عائد إلى (حبذا)، في حين أنه عائد إلى (ذا) في (حبذا)، ومما يؤيد هذا عند القرطبي تنظير سيبويه بـ(ابن عم)، وقوله: "فالعزم مجرور"، فـ(ذا) في (حبذا) مرفوع كما أن (عم) في (يابن عم) مجرور. وأما تشبيه (حبذا) بـ(الولا) فقد ذكر القرطبي أنه لا يخرج (حب) عن الفعلية كما أن (لو) في (الولا) لم تخرج عن الحرفية.

وذكر أبو جعفر بن الزبير^(١١) (ت: ٧٠٨) أن نص سيبويه هذا ليس فيه حجة على أن (حبذا) اسم، لأن كلام سيبويه فيه غير صريح، كما ذكر أن تنظير سيبويه بـ(ابن عم) وقوله: "فالعزم مجرور"، وتحويله على بقاء (ذا) مع المذكر والمؤنث على صورة واحدة يجعل قول من قال: إن ظاهر كلام سيبويه مراعاة فصل (حبذا)، وجيها.

(١) انظر: الملخص: ٤٤٩.

(٢) انظر: المقتضب ١٤٥/٢.

(٣) انظر: الأصول ١١٥/١.

(٤) انظر: شرح المفصل ١٣٠/٧.

(٥) انظر: شرح حمل الزجاجي ٦٢١/١.

(٦) انظر: الملخص ٤٤٩، وارتشاف الضرب ٢٠٥٩/٤.

(٧) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ١٥٧.

(٨) انظر: المساعد ١٤٠/٢.

(٩) انظر: التصريح ٩٩/٢.

(١٠) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ١٥٧.

(١١) انظر: التذييل والتكميل ١٦٠/١٠.

وقد نسب كثير من النحويين المتأخرين القول ببقاء (حبذا) على الأصل إلى سيبويه، كابن خروف وابن مالك - كما سبق -، والمرادي^(١) (ت: ٧٤٩هـ)، وابن هشام^(٢)، وخالد الأزهرى^(٣)، والأشموني^(٤) (ت: ٩٢٣هـ).

وإلى هذا المذهب ذهب الفارسي^(٥)، وابن برهان^(٦) (ت: ٤٥٦هـ)، ونسب إلى ابن كيسان^(٧) (ت: ٢٩٩هـ)، وابن درستويه^(٨) (ت: ٣٤٧هـ).

والذي أراه أنه لا إشكال في أن نص سيبويه واضح وصريح في أنه يرى أن (حبذا) مركبة بمنزلة كلمة واحدة، وهذا - كما يظهر لي - يوجب أن يكون لها بمجملها عند سيبويه محل إعرابي واحد.

فإن كان الضمير (هو) في قوله: "وهو اسم مرفوع" عائداً إلى (حبذا) فلا إشكال - أيضاً - في أن سيبويه يرى أن (حبذا) في محل رفع اسم مبتدأ كما فهمه السيرافي ومن تابعه، ويؤيد عود الضمير إلى (حبذا) أن سيبويه كان يتحدث عنها كاملة، إذ قال في مطلع النص: "وزعم الخليل - رحمه الله - أن (حبذا) بمنزلة حب الشيء...".

وإن كان الضمير عائداً إلى (ذا) في (حبذا)، كما يرى القرطبي، وهذا يؤيده التنظير (بابن عم) وقوله: "فالعم مجرور" - فليس في النص دليل صريح لرأي سيبويه في موقع (حبذا) المركبة، كما أنه ليس في عود الضمير على (ذا) أي دليل على أن سيبويه يرى أن (حبذا) باقية على أصلها، بل فيه دليل على زوال هذا الأصل، لأن سيبويه يريد أن يقول - كما يظهر لي -: إن (حب) ركب مع (ذا)، وهو، أي: (ذا) اسم مرفوع قبل التركيب، لكن حاله بعد التركيب تغير، والدليل على هذا لزومه حالة واحدة، كما أن (ابن) ركب مع (عم)، وهو اسم مجرور قبل التركيب تغير حاله بعده إلى الفتح. فكما أن (ابن عم) كلمة مركبة لها محل إعرابي وهو كونها منادى، كذلك (حبذا) كلمة مركبة يجب أن يكون لها محل

(١) انظر: توضيح المقاصد ٩٢٨/٢.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢٥٥/٣.

(٣) انظر: التصريح ٩٩/٢.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٤٥/٢.

(٥) انظر: البغداديات ٢٠١-٢٠٤.

(٦) انظر: شرح اللمع ٤٢٠/٢.

(٧) انظر: التذييل والتكميل ١٠٥٤/١٠، والتصريح ٩٩/٢.

(٨) المصدرين السابقين.

إعرابي، وليس هناك محل إعرابي أقرب من كونها مبتدأ، وإن كان سيبويه لم ينص عليه بناء على عود الضمير إلى (ذا) لا حبذا.

وأما ما ذكره القرطبي من أن تشبيهه (حبذا) بـ(الولا) لا يخرج (حب) عن الفعلية. كما أن (الوا) في (الولا) لم تخرج عن الحرفية، فليس بسديد، لأن سيبويه يريد أن يقول: إن (حب) ركب مع (ذا) وأصبحت بمنزلة كلمة واحدة، كما أن (الوا) ركب مع (لا) فأصبحت بمنزلة كلمة واحدة، ولا أحد يقول: إن (الولا) كلمتان أو حرفان.

وعلى هذا فكون (حبذا) باقية على أصلها ليس ظاهر نص سيبويه كما ذكر ابن مالك، فضلا عن أن يكون مقطوعا به كما ذكر ابن خروف.

المسألة السابعة: الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف.

نسب الصيمري لسيبويه أنه يرى منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله. قال: "ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب وما عمل فيه عند سيبويه... وقد أجاز غير سيبويه الفصل فيه بالظرف وحروف الجر، كقولك: ما أحسن في الدار زيدا، وما أحسن اليوم عمرا"^(١).

فاعترضه الشلوبين قائلا: "وهذا مذهب نسبه الصيمري إلى سيبويه، ولا يصح ذلك. والصواب أن ذلك جائز، وهو المذهب المنصور والمشهور"^(٢).

وتابعه ابن مالك في هذا ناقلًا نصه، وناقلًا نصا للسيرافي يبين فيه أنه ليس لسيبويه نص في منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله. قال ابن مالك بعد نقل نص الشلوبين السابق: "هكذا قال أبو علي وهو المنتهى في هذا الفن نقلًا وفقها، وقال السيرافي في قول سيبويه: (ولا يزيل شيئا عن موضعه)^(٣)؛ (وإنما أراد بذلك تقدم "ما" وتوليها الفعل، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه)^{(٤) (٥)}".

(١) التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ٨٩٢/٢.

(٣) الكتاب ٧٢/١.

(٤) شرح السيرافي ١٨٢/١ ب.

(٥) شرح التسهيل ٤٢/٣.

ونص سيبويه الذي أورده ابن مالك ضمن نقله عن السيرافي هو: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه. وذلك قولك: ما أحسن عبد الله... ولا يجوز أن تقدم (عبد الله) وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئاً عن موضعه. ولا تقول فيه: ما يحسن. ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا"^(١).

فربما يستنتج المنع من قول سيبويه فيه: "ولا يجوز أن تقدم... وتؤخر... ولا تزيل شيئاً عن موضعه". وابن مالك يقصد من إيراد نص سيبويه وفهم السيرافي له الرد على الصيمري بأن هذا النص ليس فيه دلالة على أن سيبويه يمنع الفصل إن كان فهم منه المنع؛ لأنه ليس في كتاب سيبويه نص لهذا الموضوع سواء. وقصارى ما فيه هو منع التقديم أو التأخير بين (ما) وفعل التعجب ومعموله. وليس فيه أي إشارة إلى الفصل.

وقد تابع ابن مالك في اعتراضه الصيمري أبوحيان^(٢). وابن عقيل^(٣).

ولم أقف على من نسب لسيبويه هذا سوى الصيمري.

وقد نص الفارسي^(٤) وابن يعيش^(٥) بأنه ليس لسيبويه نص في الفصل بين فعل

التعجب ومعموله.

المسألة الثامنة: المصدر الواقع بدلا من فعله بين القياس والسماع.

في وقوع المصدر بدلا من فعله في نحو: سقيا له وتبا ورعيا. وحمدا وشكرا. وضربا

زيدا. وعجبا له. مذهبان:

المذهب الأول: مذهب يرى قياسية ذلك. وممن ذهب هذا المذهب المبرد^(٦) إذا كان

المصدر في موضع الأمر. وهو ظاهر كلام ابن السراج^(٧).

ونسب القول بقياسيته إلى الفراء^(٨). والأخفش^(٩) وإليه ذهب ابن مالك^(١٠).

(١) الكتاب ٧٢/١-٧٣.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٠/٢١٢.

(٣) انظر: المساعد ٢/١٥٧.

(٤) انظر: البغداديات ٢٥٦.

(٥) انظر: شرح المفصل ٧/١٥٠.

(٦) انظر: المقتضب ٣/٢٢٦.

(٧) انظر: الأصول ١/١٣٩، ١٦٧.

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٢١، وشرح التسهيل ٢/١٨٧، ٢/١٢٧، والتذييل والتكميل ٧/١٨٨.

والمساعد ١/٤٧١، ٣/٢٤٣.

(٩) انظر: شرح التسهيل ٢/١٨٧، ٣/١٢٧، والتذييل والتكميل ٧/١٨٨، والمساعد ١/٤٧١، ٣/٢٤٣.

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٢/١٨٧، ٣/١٢٧.

المذهب الثاني: مذهب يرى قصره على المسموع، فقد نسب إلى أكثر المتأخرين^(١) أنهم ينسبون لسيبويه قصره على ذلك.

وليس المجال هنا مجالاً لدراسة هذه المسألة، إنما المجال مجال تحرير مفهوم نص سيبويه وفهم ابن مالك له. فقد نسب إلى أكثر المتأخرين أنهم ينسبون لسيبويه قصر ذلك على المسموع، وقد اعترض هذه النسبة من ثلاثة أوجه^(٢):

الوجه الأول: أنه لا نص لسيبويه صريح في قصرها على السماع. قال ابن مالك: "وأكثر المتأخرين يزعمون أن سيبويه يقصرها كلها على السماع، وليس له نص على ذلك".

الوجه الثاني: أن هناك نصوصاً لسيبويه فيها دلالة على قياسيتها في ما كان المصدر فيها أمراً، أو دعاءً، أو توبيخاً، أو خبراً مقصوداً به الإنشاء، وذلك نحو قول الشاعر:

عَلَى حَيْثُ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ قَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدْلُ الثَّعَالِبِ^(٣)

وقول الشاعر:

يَا قَابِلَ التَّوْبِ غُمْرَاتَا مَا مِمْ قَدْ أَسْلَفْتُهَا أَنَا مِنْهَا مُشْفِقٌ وَجِلٌ^(٤)

وقول الشاعر:

أَعْلَاقُ أُمِّ الْوَلِيِّ بَعْدَ مَا أَفْتَانُ رَأْسِيكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ^(٥)

ونحو قول المعترف بالنعمة: حمداً وشكراً لا جحوداً وكفراً.

(١) انظر: شرح التسهيل ١٢٧/٣، والارتشاف ٢٢٥٣، والمساعد ٢٤٣/٢، وتمهيد القواعد ٢٨٦٥/٦.

(٢) شرح التسهيل ١٢٧/٣-١٢٨.

(٣) بيت من الطويل، اختلف في نسبه، ف قيل: لأعشى همدان كما في: الحماسة البصرية ٣/٣٥٠، وقيل: للأحوص كما في: ملحقات ديوانه ٢٦٥، وقيل: لجرير كما في: ملحقات ديوانه ١٠٢١/٢، وقيل: لشاعر من همدان كما في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٧١/١، وانظره بلا نسبة في: الكتاب ١/١١٦، والخصائص ١/١٢٠، وشرح التسهيل ١٢٥/٣، والمساعد ٢٤٢/٢.

(٤) بيت من البسيط لم أقف على قائله، ولم أقف عليه قبل ابن مالك، وانظره في: شرح التسهيل ١٢٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٥/٢، والارتشاف ٢٢٥٣/٥، والمساعد ٢٤٢/٢.

(٥) بيت من الكامل للمرار الأسدي كما في ديوانه ٤٦١، وإصلاح المنطق ٤٥، وشرح القصائد السبع الطوال ٣٠٠، وانظره بلا عزو في: الكتاب ١/١١٦، والمقتضب ٥٤/٢، والمسائل الحليات ٢٠١، والكافي في الإفصاح ٥١٠/٢.

قال ابن مالك بعد نصه السابق مباشرة: "بل في كلامه ما يشعر بأن ما كان منها أمراً أو دعاءً أو توبيخاً أو إنشاءً مقيس. فمن كلامه المشعر بذلك قوله في (باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره): (وذلك قولك: سقيا ورعيا ونحو قوله^(١): خيبة ودفرا^(٢)). ثم قال: (ومن ذلك قولك تعسا وتبا وجدعا ونحوه^(٣))".^(٤)

وقد أوضح ابن مالك وجه استدلاله بهذه النصوص قائلاً: "فقوله: ومن ذلك قولك ولم يقل قولهم فيه إشعار بأنه موكل بالقياس. وكذا قوله: ومن ذلك قولك: تعسا وتبا وجدعا ونحوه. فأطلق القول بنحوه، فعلم أنه مراده القياس وعدم التقييد بالمسموع"^(٥). الوجه الثالث: أن سيبويه^(٦) نص على قياسية باب نحو: (تراك) و(نزال). فمن المستبعد ألا يكون عنده باب (سقيا) مقيسا، وذلك لما يلي:

١. أن المصدر أصل الفعل وكثير المصاحبة له في توكيده وغيره. وأحق ما ينوب عن الشيء ما كثرت مصاحبته له وإن لم يكن أصلاً له، فإذا ثبتت الأصلة مع كثرة المصاحبة لزم الترجيح وكان إلغاؤه غير صحيح.

٢. أن استعمال القياس في باب (نزال) يلزم منه استثناء عمل واستثناء وضع. واستعمال القياس في المصدر المذكور يلزم منه استثناء عمل دون وضع، وقياس موضوع على موضوع أقرب وأنسب من قياس مهمل على موضوع.

٣. أن المصدر على الوجوه المذكورة. وهي الأمر والدعاء والتوبيخ والخبر المقصود به الإنشاء. وارد على أربعة أقسام: بمعنى الأمر نحو: بذلا المال. وبمعنى المضارع نحو قول الشاعر:

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمًا (٧)

وبمعنى الماضي كقول الشاعر:

(١) النص في الكتاب ٣١١/١: "قولك" بدل "قوله".

(٢) المصدر السابق.

(٣) النص في الكتاب ٣١١/١: "ونحو قول الشاعر..." بدل (نحوه).

(٤) شرح التسهيل ١٢٧/٣.

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر: الكتاب ٢٧٠/٣. ٢٨٠.

(٧) سبق تخريج البيت في هذه المسألة.

ولم يرد اسم الفعل المتعدي إلا بمعنى الأمر، فدل ذلك على رجحان عناية العرب بإقامة المصدر مقام الفعل على عنايتهم بإقامة اسم الفعل مقامه، والقياس على الراجح العناية أولى من القياس على المرجوحها.

ويحسن بنا قبل مناقشة أوجه اعتراض ابن مالك أن نعرض عليه بأنه -رحمه الله- قد ناقض نصه هذا نص سابق له صرح فيه بأن إقامة المصدر مقام فعله غير مقيس عند سيبويه مع كثرته، قال ابن مالك: "والمحذوف العامل وجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل مستعمل في طلب منه مضاف نحو: غفرانك، و(ضرب الرقاب)^(٢)، ومنه مفرد وهو أكثر من المضاف، وليس مقيسا عند سيبويه مع كثرته"^(٣).

على أنه يمكن الاعتذار لابن مالك بأن يقال: إنه في هذا النص مجتهد وفي النص السابق متابع للأكثرين^(٤).

أما الوجه الأول من أوجه الاعتراض وهو ما استدل به من أن سيبويه ليس له نص على ذلك فغير صحيح، لأن سيبويه نص على هذا في موضعين:

الموضع الأول: هو قوله في (باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعوبها): "وذلك: ويلك، ويحك، وويسك، ولا يجوز: سقيك، إنما تجري ذا كما أجرت العرب"^(٥). وقد شرح السيرافي هذا قائلا: "ذكر سيبويه هذه الأشياء على نحو استعمال العرب لها، ولم يجر (سقيك) لأن العرب لم تدع به، وإنما وجب لزوم استعمال العرب إياها، لأنها أشياء قد حذف منها الفعل، وجعلت بدلا من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء، فلا يجوز تجاوزه، لأن الإضمار والحذف وإقامة المصادر مقام الأفعال ليس بقياس مستمر، فيتجاوزوا فيه الموضع الذي لزمه"^(٦).

(١) لم أقف على قائلة، ولا على تتمته، ولم أقف عليه قبل ابن مالك، انظره في: شرح التسهيل ٢/ ١٢٨، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٦٦.

(٢) محمد: ٤.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٨٦.

(٤) أفدت هذا الاعتذار من أحد محكمي البحث.

(٥) الكتاب ١/ ٣١٨.

(٦) شرح السيرافي ٢/ ٨٦.

الموضع الثاني: وهو أشد صراحة من الأول، وهو قوله في باب (هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر، فانتصب لأنه موقع فيه الأمر): "وذلك قولك: قتلته صبورا، ولقيته فجأة ومفاجأة... وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالا. ألا ترى أنه لا يحسن أтана سرعة ولا أتانارجلة، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب (سقيا) و(حمدا)"^(١).

وأما الوجه الثاني من أوجه الاعتراض وهو استدلاله بنصوص سيبويه التي أوردها وعبر فيها بـ(قولك) بدل (قولهم) دلالة على إرادة القياس وعدم القيد بالمسموع، فيكفي رداً عليه القول: إن هذه النصوص لا يمكن أن تثبت أمام هذين النصين القاطعين برأي سيبويه، وأن التعبير بـ(قولك) ورد -أيضا- في نص سيبويه الصريح بالسماعية. وأما الوجه الثالث من أوجه الاعتراض فهو دليل عقلي لا يثبت للنص الصريح، وهو يصلح دليلا يعضد قول من يرى قياسية هذا المصدر لا دليلا يوضح به مفهوم نص.

المسألة التاسعة: العامل في البديل.

انقسم النحويون في عامل البديل قسمين: قسم يرى أن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه، وقسم يرى أن العامل فيه مقدر دل عليه العامل في المبدل منه. وقد ذهب ابن مالك مذهب القسم الأول راثيا أن هذا مذهب سيبويه، ومعترضا من زعم خلاف ذلك موردا نصين لسيبويه يستدل بهما على ما ذهب إليه.

قال ابن مالك عن البديل: "عامله هو عامل المبدل منه عند سيبويه، وإن زعم بعض الناس خلاف ذلك"^(٢). ويحتمل أن يكون مرجع اسم الإشارة في نص ابن مالك مذهب سيبويه، ويؤيد هذا أنه أقرب مرجع. وأنه قال بعد نصه هذا مباشرة: "ومن نصوص سيبويه الدالة على ماقلته". ويحتمل أن يكون مرجع اسم الإشارة المذهب أو الرأي، أي: خلاف كون عامل البديل هو عامل المبدل منه، وعلى هذا فلا اعتراض منه على أحد، وإنما ساق رأي سيبويه تأييدا لرأيه.

(١) الكتاب ٣٧٠/١-٣٧١.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٨٦/٣.

وقال في موضع آخر: "وظاهر قول سيبويه أن عامل البديل هو عامل المبدل منه"^(١). ثم أورد نصين لسيبويه بين أن فيهما تصريحاً من سيبويه برأيه. إذ قال عنهما: "فهذا تصريح بأن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه، والأول أصرح"^(٢).

ونصا سيبويه اللذان استدل بهما ابن مالك هما:

الأول: قول سيبويه في بعض أبواب البديل: "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم. ورأيت بني زيد ثلثيهم"^(٣).

والثاني: قوله في بعض أبواب الحال بعد تمثيله بـ(دخلوا الأول فالأول): "وإن شئت رفعت فقلت: الأول فالأول، جعله بدلاً وحمله على الفعل، كأنه قال: دخل الأول فالأول... فإن قلت: ادخلوا، فأمرت فالنصب الوجه، ولا يكون بدلاً، لأنك لو قلت: ادخل الأول فالأول أورد رجل رجل، لم يجز"^(٤).

ووجه الاستدلال عند ابن مالك في هذين النصين أن سيبويه صرح في النصين كليهما بأن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه، وإن كان التصريح في الأول أقوى، إذ قال في الأول: "فيعمل فيه كما عمل في الأول"، وقال في الثاني: "جعله بدلاً وحمله على الفعل".

ثم بعد ذلك أورد ابن مالك حجتين لمن يرى أن العامل في البديل مقدر دل عليه العامل في المبدل منه، وهما:

الحجة الأولى: وهي لابن خروف^(٥)، وهي لزوم ضم المفرد المبدل من المنادى المضاف في نحو: يا أخانا زيد.

والحجة الثانية: ولم يصرح ابن مالك بصاحبها، وإنما عبر بـ"من زعم". وممن احتج بهذه الحجة عبد القاهر الجرجاني^(٦) (ت: ٤٧١هـ)، وهي أن عامل المعطوف غير عامل المعطوف عليه، والدليل ضم (زيد) في نحو: يا أخانا وزيد.

(١) شرح التسهيل ٣/٣٢٠.

(٢) السابق.

(٣) الكتاب ١/١٥٠.

(٤) السابق ١/٣٩٨.

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/٣٥٢.

(٦) انظر: المقتصد ٢/٩٢٩.

وقد أجاب ابن مالك عن هاتين الحجتين قائلا: "والجواب عنهما أن العرب التزمت في البذل والمعطوف أحد الجائزين في القياس، وهو تقدير حرف النداء، تنبيها على أنهما في غير النداء في حكم المستقل بمقتضى العامل، فلم يجز لنا أن نخالف ما التزمته. وخص المعطوف والبذل بهذا؛ لأن المعطوف غير المعطوف عليه، وكذا البذل إذا لم يكن بدل كل من كل، ولولم يكن العامل في البذل والمبدل منه واحدا لزم اطراد إضمار الجار والجازم في الإبدال من المجرور والمجزوم، وذلك ممتنع، وما أفضى إلى الممتنع ممتنع"^(١).

ولعل مراد ابن مالك من إيراد هاتين الحجتين الإشارة إلى أن أصحابهما يذهبون إلى أن مذهب سيبويه كما يرون من أن العامل في البذل مقدر من جنس عامل المبدل منه، فاعترضهما وفند حجتيهما.

وقد سبق ابن مالك إلى فهم نص سيبويه هذا الفهم وعزو هذا الرأي إليه السيرافي^(٢)، وابن يعيش^(٣).

وتابعه في ذلك الرضي^(٤)، وأبو حيان^(٥)، وابن عقيل^(٦)، وناظر الجيش^(٧). وإلى هذا المذهب دون الإشارة إلى سيبويه أو نصه ذهب المبرد^(٨)، وابن عصفور^(٩). ونسب^(١٠) إلى قوم من النحويين، ووصفه ابن الخباز^(١١) بأنه مذهب مهجور.

وذهب الصفار (ت: ٦٣٠هـ) مذهب القسم الثاني من أن العامل في البذل مقدر من جنس عامل المبدل منه، حاملا كلام سيبويه - وإن كان ظاهره خلاف ذلك - على هذا بتأويل أن يكون سيبويه قد عبر بقوله: "يعمل فيه كما عمل في الأول" مريدا عاملا مقدرا

(١) شرح التسهيل ٣/٢٣٠-٢٣١.

(٢) شرح السيرافي ٢/١٠٠أوب.

(٣) انظر: شرح المفصل ٢/٦٧.

(٤) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب في ١م/٢٩٦٥.

(٥) انظر: الارتشاف ٤/١٩٦١.

(٦) انظر: المساعد ٢/٤٢٨.

(٧) انظر: تمهيد القواعد ٧/٣٢٩٣.

(٨) انظر: المقتضب ٤/٢٩٥.

(٩) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/٢٨٥. وانظره منسوباً إليه في: المساعد ٢/٤٢٨، وهمع الهوامع ٥/١٦٥.

(١٠) انظر: أسرار العربية ٢٧١، وتوجيه اللمع ٢٨٠، والارتشاف ٦١/٤١٩، والمساعد ٢/٤٢٨.

(١١) انظر: توجيه اللمع ٢٨٠.

ولكن لأنه من جنس الأول فكأنه هو، لأن هذا هو الوجه الصحيح - كما يرى الصفار - والذي يجب أن يحمل كلام سيبويه عليه.

قال الصفار عن نص سيبويه الأول في باب البدل: "ظاهره أن البدل يعمل فيه الفعل الأول، وقد تقدم ضد ذلك، وأن الصحيح أن يكون على نية استئناف العامل، وقد ثبت ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْأَلَأَ الَّذِينَ أَتَيْنَا مِنْ قَوْمِهِ لِّلَّذِينَ اسْتَغْنَوْا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(١). فكيف يقول: (إنه يعمل فيه كما عمل في الأول)؟! فلا وجه له يتخرج عليه إلا أن يكون (يعمل فيه) بمعنى أن العامل إنما هو من لفظه مكررا، فكأن الأول عامل، لأنه إنما يقدر ذلك اللفظ بعينه^(٢).

وهذا المذهب - دون إشارة إلى سيبويه أو نصه - هو مذهب ابن السراج^(٣).

وتابعه ابن برهان^(٤) وعبد القاهر الجرجاني^(٥) وجمهور المتأخرين^(٦).

ونسب^(٧) إلى الأخفش والرماني والفارسي. كما عزي إلى الأكثرين^(٨).

والذي يظهر صواب فهم ابن مالك لنص سيبويه، لما يلي:

١. تصريح سيبويه في النصين اللذين أوردهما ابن مالك بأن العامل في البدل والمبدل منه واحد.

٢. أن من خالف في ذلك لم يستطع إلا أن يؤول كلام سيبويه ويلويه حسب الرأي الذي يراه، ولا داعي لتكالف التأويل مع وضوح النص.

٣. أن لسيبويه نصين آخرين يؤكدان هذا، أيضا، وهما قوله في باب الاستثناء: "وعلى هذا: ما رأيت أحدا إلا زيدا، فينصب (زيدا) على غير (رأيت)، لأنك لم تجعل الآخر بدلا

(١) الأعراف: ٧٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٨٦.

(٣) انظر: الأصول ٤٦/٢.

(٤) انظر: شرح اللمع ٢٢٩/١.

(٥) انظر: المقتصد ٩٢٩/٢.

(٦) انظر - مثلا -: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٤٦٠/١، وشرح المفصل ٦٧/٢، وتوجيه اللمع ٢٨٠، والإيضاح في شرح المفصل ٤٥٣/١، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق ١/٢م ٩٦٤، والبسيط لابن أبي الربيع ٣٨٧/١، وجمع الهوامع ١٦٦.

(٧) انظر: أسرار العربية ٢٧١، وشرح المفصل ٦٧/٢، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق ١/٢م ٩٦٣.

(٨) انظر: أسرار العربية ٢٧١، وارتشاف الضرب ١٩٦١/٤، والمساعد ٤٢٧/٢، وجمع الهوامع ١٦٦.

من الأول^(١)، وقوله في الباب نفسه -أيضا-: "وإنما جاز ما أتاني القوم إلا أبوك، لأنه يحسن لك أن تقول: ما أتاني إلا أبوك. فالمبدل إنما يجيء أبداً كأنه لم يذكر قبله شيء، لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأول^(٢)، وهذا -في نظري- أشد نصوص سيبويه صراحة، لأن سيبويه صرح في الأول بأن (زيداً) انتصب على الاستثناء، وليس بدلاً العامل فيه (رأيت) المذكورة، وصرح في الثاني بأن الفعل أحلي للبذل وجعل مكان المبدل منه العامل فيه الفعل الأول.

المسألة العاشرة: (أي) بين نداء القريب والبعيد.

ذكر ابن مالك أن المبرد يرى أن (أي) لنداء القريب، وأن الزمخشري تابعه في هذا ظاناً أن هذا مذهب سيبويه، فاعترض ابن مالك هذه النسبة مبيناً أن سيبويه صرح بكون (أي) لنداء البعيد.

قال ابن مالك: "وجعل المبرد (أي) للقريب، وتبعه الزمخشري ظاناً أنه مذهب سيبويه، وقد صرح سيبويه بأن (أي) مثل (هيا) و (أيا) في البعد^(٣).

وقال في موضع آخر: "وكون الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد هو الصحيح، لأن سيبويه أخبر بذلك رواية عن العرب. ومن زعم أن (أي) كالهمزة في الاختصاص في القرب لم يعتمد في ذلك إلا على رأيه، والرواية لا تعارض بالرأي، وصاحب هذا الرأي هو المبرد، وتبعه كثير من المتأخرين^(٤).

وقد سبق ابن مالك في عزوه هذا الرأي لسيبويه الشلوبين^(٥)، ووافقه أبوحيان^(٦). أما ما نسبته ابن مالك للزمخشري فقد ذهب إليه في المفصل^(٧) دون الإشارة إلى نص سيبويه.

(١) الكتاب ٢/٣١٩.

(٢) الكتاب ٢/٣٣١.

(٣) شرح عمدة الحافظ ١/٢٧٦-٢٧٧.

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٨٦.

(٥) انظر: شرح المقدمة الجزولية ٣/٩٤٩.

(٦) انظر: الارتشاف ٤/٢١٧٩.

(٧) انظر: ص ٤١٣.

وقد وافق الزمخشري كثير من المتأخرين في هذا المذهب كالجزولي^(١) (ت: ٦٠٥ هـ).
وصدر الأفاضل الخوارزمي^(٢) (ت: ٦١٧ هـ)، وابن معط^(٣) (ت: ٦٢٨ هـ)، وابن الخباز^(٤)، وابن
يعيش^(٥)، وابن الحاجب^(٦)، والرضي^(٧)، والجندي^(٨) (ت: ٧٠٠ هـ).

وأما ما نسبته ابن مالك للمبرد فلم أقف عليه، بل وقفت على ما ظاهره أنه يرى أنها
للبعيد، إذ قال: "هذا باب الحروف التي تنبه بها المدعو، وهي: يا، وأيا، وأي، وألف الاستفهام.
فهذه الحروف سوى الألف تكون لمد الصوت... وهذه الحروف فاشية في النداء، فإذا كان
صاحبها قريباً منك، أو بعيداً ناديت به (يا)... وأما (أيا) و(هيا) فلا يكونان إلا للنائم،
والمستثقل، والمتراخي عنك، لأنهما لمد الصوت"^(٩). فالمبرد هنا جعل هذه الحروف -
ولاشك أن منها (أي) - سوى الألف لمد الصوت، وهذا فيه دلالة على أنه يرى أنها للبعيد، لأنه
جعل علة كون (أيا) و(هيا) للبعيد هي أنهما لمد الصوت.

فلعل ابن مالك رأى المبرد بعد إجماله الحديث عن أحرف النداء خص الياء بأنها
ينادي بها البعيد والقريب، وخص (أيا) و(هيا) كذلك بأنهما للبعيد بعلة مد الصوت، ولم
يخص (أي) بحديث، والعلة التي علل بها كون (أيا) و(هيا) للبعيد ليست متحققة فيها
كتحققها فيهما، فظن أن المبرد يرى أن (أي) للقريب.
لكن هذا الاعتذار أقرب لمن نسب للمبرد^(١٠) أنه يرى أن (أي) للوسط بين القريب
والبعيد.

وكون (أي) للوسط بين القريب والبعيد هو رأي ذهب إليه بعض النحويين كالرمانى^(١١).
وابن أبي الربيع^(١٢)، والمالقي^(١٣) (ت: ٧٠٢ هـ).

(١) انظر: المقدمة الجزولية ضمن شرحها للشلوبين ٩٤٩/٣.

(٢) انظر: التخمير ٩٧/٤.

(٣) انظر: الفصول الخمسين ٢١٠.

(٤) انظر: توجيه اللمع ٣٢٠.

(٥) انظر: شرح المفصل ١١٨/٨.

(٦) والكافية ٢٢٨.

(٧) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق ٢/٢ م ١٣٦٢.

(٨) انظر: الإقليد ١٧٨٨/٤.

(٩) انظر: المتقضب ٢٣٣/٤، ٢٣٥.

(١٠) انظر: النجم الثاقب ١٣٥٢.

(١١) انظر: شرح كتاب سيبويه للرمانى ٢١٣ (رسالة د. سيف العريفي).

(١٢) انظر: الملخص ٤٧٢.

(١٣) انظر: رصف المباني ٢١٣.

ونسب لابن برهان^(١) (ت: ٤٥٦هـ).

وأما نص سيبويه الذي أشار إليه ابن مالك فهو قوله في باب: (هذا باب الحروف التي ينبه بها المدعو): "فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا، وأي، وبالألف، نحو قولك: أحرار بن عمرو، إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم، الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل. وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها. وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريباً منك، مقبلاً عليك، توكيداً^(٢).

وسيبويه - كما يظهر لي في نصه هذا - يرى أن للمنادى ثلاث أحوال هي:

١. أن يكون المنادى بعيداً أو في حكمه، كالمعرض أو النائم المستثقل. وهذا ينادى ب(يا، وأيا، وهيا، وأي)، ولا يجوز أن ينادى بالهمزة.
٢. أن يكون قريباً منك غير مقبل عليك، وهذا ينادى بالهمزة، ويجوز أن ينادى بالأربعة السابقة.

٣. أن يكون قريباً منك مقبلاً عليك، وهذا لا يحتاج إلى حرف نداء، والدليل على هذا أن سيبويه قال بعد نصه السابق: "وإن شئت حذفتهن كلهن استغناءً لقولك: حار بن كعب، وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه^(٣)؛ ولذلك رأى سيبويه أن مناداته بالأحرف الخمسة توكيداً.

وبناء على هذا فإنني أرى أن سيبويه يرى أن (أي) ينادى بها القريب والبعيد، وليست للبعيد - كما ذكر ابن مالك - أو للقريب كما ذكر غيره.

قد يقول قائل: لعل ابن مالك يقصد أن محل النزاع في المسألة هو في أصل وضع (أي) أهى لنداء القريب أم البعيد؟ وليس في صحة استعمالها لنداء القريب، لأن حروف

(١) انظر: النجم الثاقب ١٣٥٢، والأشباه والنظائر ٢٩٦/١، والتصريح ١٦٤/٢.

(٢) الكتاب ٢٢٩/٢ - ٢٣٠.

(٣) المصدر السابق ٢٣٠/٢.

النداء قد ينوب بعضها عن بعض، فينزل القريب منزلة البعيد والعكس^(١)، ويستبعد أن يكون هذا خافيا على ابن مالك.

وأقول له: قد يكون ذلك، ولكن على ألا يكون النزاع في مفهوم نص سيبويه، لأن نصه ليس فيه إشارة لأصل الوضع في أحرف النداء، بل إن كون (يا، وأيا، وهيا، وأي) تستعمل للبعيد والقريب غير المقبل عليك هو ما نقله في نصه رواية عن العرب، فقد قال فيه: "إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها...وقد يستعملونها".

وأما مناداة القريب المقبل -كما سبق في نصه- فقد يفهم من عبارته أنه أجازه رأيا، لأنه قال: "وقد يجوز لك".

ثانيا: منهج ابن مالك في التعقب.

يمكننا الحديث عن أبرز ملامح منهج ابن مالك -رحمه الله- في تعقبه النحويين فيما نسبوه لسيبويه من خلال مايلي:

١. توثيق رأي سيبويه.

كان ابن مالك يوثق رأي سيبويه إما بذكر نصه وبيان موضع الاستشهاد فيه^(٢)، أو بالإشارة إليه في بابه دون ذكر مع بيان أنه خلاف ما فهم عنه^(٣)، أو بالاكتفاء بمثل قوله: "إن سيبويه صرح بهذا"^(٤)، ومثل قوله: "وظاهر كلام سيبويه"^(٥)، أو بنفي أن سيبويه ذهب إلى هذا الرأي أو ذاك^(٦).

٢. النص على النحوي المعارض عليه.

لم يلتزم ابن مالك في اعتراضه بالنص على اسم النحوي المعارض عليه، فهو أحيانا ينص عليه بالاسم كنصه على الزجاجي^(٧)، وابن بابشاذ^(٨)، والزمخشري^(٩)، وابن هشام

(١) انظر: الأصول ٢٢٩/١، وشرح كتاب سيبويه للرماني ٢١٥ (رسالة د. سيف العريفي)، والنجم الثاقب ١٣٥٢، والتصريح ١٦٤/٢.

(٢) انظر: المسألة الثانية، والرابعة، والتاسعة.

(٣) انظر: المسألة الأولى.

(٤) انظر: المسألة العاشرة.

(٥) انظر: المسألة السادسة.

(٦) انظر: الثالثة، والخامسة.

(٧) انظر: المسألة الثالثة.

(٨) انظر: المسألة الخامسة.

(٩) انظر: المسألة العاشرة.

اللخمي^(١)، والصيمري^(٢)، والشلوبين^(٣)، وأحياناً يكتفي بمثل قوله: "ومن زعم"^(٤)، أو قوله: "وأكثر النحويين"^(٥)، أو "وأكثر المتأخرين"^(٦).

ثالثاً: أسلوبه في التعقب:

يمكننا الحديث عن أسلوب ابن مالك في التعقب من خلال مايلي:

١. أسلوبه في إثبات رأي سيبويه وفي رد ما نسبته النحويون له.

يختلف أسلوب ابن مالك في نفي نسبة الرأي لسيبويه أو إثباته له من مسألة لأخرى، فهو تارة ينفي نسبة الرأي لسيبويه مستدلاً بنص سيبويه وبيان وجه الاستشهاد به^(٧)، وتارة ينفي نسبة الرأي لسيبويه بعدم وجود دليل من الكتاب عليه^(٨)، وتارة يعضد إثبات رأيه في تحرير مفهوم نص سيبويه بعدم وجود ما يعارضه في مواضع أخرى^(٩)، وتارة يعضد رأيه في إثبات مفهوم سيبويه بقياسه على قول سيبويه في مسألة أخرى^(١٠)، أو بتصريحه بمتابعته أحد الشراح أو النحاة السابقين له^(١١).

٢. التعبير عن التعقب.

لم يكن أسلوب ابن مالك في التعبير عن التعقب والاعتراض على وتيرة واحدة، فتارة تقوى لهجة الاعتراض عنده كقوله: "ومن زعم أن سيبويه...فقد قوله ما لم يقل"^(١٢)، وكقوله: "وليس له نص على ذلك"^(١٣)، وتارة تخف لهجة الاعتراض، فيعترض ابن

(١) انظر: المسألة السادسة.

(٢) انظر: المسألة السابعة.

(٣) انظر: المسألة الرابعة.

(٤) انظر: المسألة الأولى والتاسعة.

(٥) انظر: المسألة الثانية.

(٦) انظر: المسألة الثامنة.

(٧) انظر: المسألة الثانية، والرابعة، والتاسعة.

(٨) انظر: المسألة السابعة، والثامنة.

(٩) انظر: المسألة الأولى.

(١٠) انظر: المسألة الثامنة.

(١١) انظر: المسألة الثالثة، والخامسة، والسابعة.

(١٢) انظر: المسألة الأولى.

(١٣) انظر: المسألة السابعة والثامنة.

مالك بمثل قوله: "إن كلام سيبويه يشعر بخلاف ذلك"^(١)، وقوله: "وظاهر كلام سيبويه خلاف هذا"^(٢).

ولاشك أن مثل هذه التعبيرات قد تشعر باختلاف درجة ثقة ابن مالك بفهم نص سيبويه، أو بمدى دلالة نصه على ما ينسب له من رأي، ولكن تعبير ابن مالك بمثل قوله: "يشعر بخلاف ذلك" وقوله: "وظاهر كلام سيبويه خلاف هذا" لا يعني ضعف ثقته بمفهوم نص سيبويه، لأنه انتهى في النص الذي عبر فيه به (يشعر بخلاف ذلك) بالجزم بتحرير مفهوم نص سيبويه وذلك حينما قال: "وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في (إن) النافية الإهمال، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنه قال... فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفا مناسبة لـ (ليس) من جملتها (ما)، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة (ما) في هذه المناسبة إلا (إن) و(إلا)، فتعين كونهما مقصودين"^(٣)، فقد جزم في نهاية النص بقوله: "فتعين كونهما مقصودين".

* * *

(١) انظر: المسألة الثانية.

(٢) انظر: المسألة السادسة.

(٣) انظر: المسألة الثانية.

رابعاً: الخاتمة.

- وبعد، فأحمد الله على تيسيره لي الانتهاء من هذا البحث الذي بان من خلال دراسته مايلي:
١. أن الصواب -فيما يظهر لي- كان حليف ابن مالك في أربعة تعقبات، وهي التعقبات الواردة في المسائل: الرابعة والخامسة، والسابعة، والتاسعة، ولم يكن حليفه في المسائل: الأولى، والثانية، والثالثة، والسادسة، والثامنة، العاشرة.
 ٢. أنه ما نسبته لسيبويه أو فهمه فهما صائباً من نصوصه كان مسبوقاً إليه، وهذا لا يعيبه رحمه الله.
 ٣. أنه -رحمه الله- نفى وجود نص في كتاب سيبويه يثبت أن المصدر الواقع بدلا من فعله مقصور على السماع، مع وجود هذا النص في الكتاب^(١).
 ٤. أنه تناقض في نسبة الرأي لسيبويه، فنفى عنه في موضع لاحق ما أثبت له في موضع سابق^(٢). ويمكن الاعتذار لابن مالك بأن يقال: إنه في النص اللاحق مجتهد وفي النص السابق متابع للأكثرين^(٣).

* * *

(١) انظر: المسألة الثامنة.

(٢) انظر: المسألة الثامنة.

(٣) أفدت هذا الاعتذار من أحد محكمي البحث. وانظر: المسألة الثامنة.

ثبت المصادر:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، القاهرة - مكتبة الخانجي، ط ١، ١٤١٨هـ.
- الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، دمشق - مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، وعاصم بهجة البيطار، دمشق: دار البشائر، ط ٢، ١٤٢٥هـ.
- الأشباه والنظائر في النحول لجلال الدين السيوطي (١-٤) تحقيقات متعددة، دمشق: مجمع اللغة العربية.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. حمزة النشترتي، الرياض - دار المريخ، ط ١، ١٣٩٩هـ.
- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، مصر: دار المعارف، ط ٢، ١٣٧٥هـ.
- الأصول لابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، بيروت - مؤسسة الرسالة، ط ٤، ١٤٢٠هـ.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود بن محمد الطناحي، القاهرة - مكتبة الخانجي، ط ١، ١٤١٣هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة - مكتبة الخانجي، ط ١.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بن بني العليلي، العراق - مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبتي، بيروت - دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- البغداديات - المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، بغداد - مطبعة العاني.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مطبوعات الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٠٠هـ.
- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مكة المكرمة -

- مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ.
- التبيين في مذاهب النحويين للعكبري، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض: مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢١هـ.
 - التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هندأوي، دمشق- دار القلم، ط١، ١٤١٨هـ.
 - التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر.
 - التعليق المختصر من كتاب أبي سعيد في شرح سيبويه للحسن بن علي الواسطي، مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، مصورة على الفيلم تحت الرقم ٤٣٢٩.
 - التعليقة على كتاب سيبويه للفراسي، تحقيق: د. عوض القوزي، القاهرة- مطبعة الأمانة، ط١، ١٤٠١هـ.
 - تمهيد القواعد= شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد لناظر الجيش، تحقيق: جماعة من المحققين، مصر- دار السلام، ط١، ١٤٢٨هـ.
 - تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف من أول القطعة المتاحة إلى نهاية باب التصغير دراسة وتحقيقاً، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى، إعداد: صالح بن أحمد بن مسفر الغامدي ١٤١٤هـ.
 - توجيه اللمع لابن الخباز شرح كتاب اللمع لابن جني، تحقيق: د. فائز زكي دياب، مصر- دار السلام، ط١، ١٤٢٣هـ.
 - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق: د. عبدالرحمن علي سليمان، القاهرة: دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٢هـ.
 - الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، بيروت- مؤسسة الرسالة، الأردن- دار الأمل، ط٢، ١٤٠٩هـ.
 - حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح شواهد العيني، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
 - الحماسة البصرية لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تحقيق: د. عادل بن سليمان جمال، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢٠هـ.
 - الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد بن علي النجار، مركز تحقيق الكتاب- الهيئة المصرية

- للكتاب، ط ١٤٠٦ هـ.
- الدر المصون في عالم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٤ هـ.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين، مصر: دار المعارف، ط ٣، ١٩٨٦ م.
- ديوان المرار (شعر المرار الفقعسي الأسدي)، دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، ضمن القسم الثاني من (شعراء أميون) بغداد ١٣٩٦ هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دمشق - دار القلم، ط ٣، ١٤٢٣ هـ.
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق: د. محمد الريح هاشم، بيروت - دار الجيل، ط ١، ١٤١٦ هـ.
- شرح أبيات سيبويه والمفصل لعفيف الدين الكوفي، مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت الرقم ٩٧٦.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، بيروت: دار الجيل.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة - هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٠١ هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، مكة المكرمة - مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤١٩ هـ.
- شرح الحمل لابن طاهر بن بابشاذ، دراسة وتحقيق: حسين علي السعدي، رسالة دكتوراه بجامعة بغداد ٢٠٠٣.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبوجناح، بيروت - عالم الكتب، ط ١، ١٤١٩ هـ.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د. حسن الحفظي، ود. يحي بشير مصري، الرياض - مطبوعات جامعة الإمام، ط ١، ١٤١٤ هـ.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط ١، ١٤٠٤ هـ.

- شرح اللمع للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي. تحقيق: د. إبراهيم أبوعبابة، الرياض - مطبوعات جامعة الإمام، ط ١، ١٤١٠هـ.
- شرح عمدة الحافظ وعدة الألفاظ لابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ.
- شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر هارون بن موسى القيسي المجريطي القرطبي، تحقيق: د. عبدربه عبداللطيف، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مصر: دار المعارف، ط ٤، ١٤٠٠هـ.
- شرح الكافية الشافعية لابن مالك، حققه: د. عبدالمنعم هريدي، مكة المكرمة - مطبوعات جامعة الملك عبدالعزيز.
- شرح كتاب سيبويه لأبي الفضل الصفار، تحقيق: د. معيض بن مساعد العوفي، المدينة المنورة - دار المآثر، ١٤١٩هـ.
- شرح كتاب سيبويه للرماني من باب الحروف التي تدخل على الفعل إلى نهاية باب الحكاية تحقيقا ودراسة. رسالة دكتوراه مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الإمام، إعداد: إبراهيم بن موسى آل موسى، ١٤٢٠هـ.
- شرح كتاب سيبويه للرماني من باب الندية إلى نهاية باب الأفعال تحقيقا وموازنة، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الإمام، إعداد: سيف بن عبدالرحمن العريفي، ١٤١٨هـ.
- شرح كتاب سيبويه للرماني، تحقيق: د. رمضان أحمد الدميري، مطبعة السعادة، ١٤٠٨هـ.
- شرح كتاب سيبويه للرماني، تحقيق ودراسة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، إعداد: محمد بن إبراهيم يوسف شبيبة.
- شرح كتاب سيبويه للرماني، مصورة مكتبة دامادا إبراهيم بتركيا، تحت الرقم: ١٠٧٤-١٠٧٥.
- شرح كتاب سيبويه للسيرفي، مخطوط، ومنه مصورة عن دار الكتب في المكتبة المركزية بجامعة الإمام تحت الرقم: ١٠٢٩٦-١٠٣٠٠.
- شرح المفصل لابن يعيش، القاهرة - مكتبة المتنبي.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوين، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، بيروت - مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٤هـ.

- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق: خالد بن عبد الكريم جمعة، الكويت - مؤسسة دار الكتب الثقافية، ١٣٩٦هـ.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلة، تحقيق: د. الشريف عبد الله بن علي بن الحسين البركاتي، مكة المكرمة - مكتبة الفيصلية.
- الفصول الخمسون لابن معط، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي.
- الفصول والجمال في شرح أبيات الجمل لابن هشام اللخمي، مصورة الزاوية الحمزية، تحت الرقم: ٣٧.
- الكافية في النحو لابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، جدة: دار الوفاء، ط١، ١٤٠٧هـ.
- الكتاب لسبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة - مطبعة الخانجي، ط٢، ١٤٠٨هـ.
- الكتاب لسبويه، مصر - المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣١٦هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي، تحقيق: د. محمد بن أحمد الدالي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- المحتسب لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميلي، القاهرة - مطبوعات وزارة الأوقاف، ١٤٢٤هـ.
- مختار تذكرة أبي علي الفارسي لابن جني، تحقيق: د. حسين أحمد بوعباس، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٢هـ.
- المسائل الحلبيات للفارسي، تحقيق: د. حسن هنداي، دمشق - دار القلم، بيروت - دار المنار، ط١، ١٤٠٧هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: د. محمد بن كامل بركات، جدة - مطبوعات جامعة الملك عبدالعزيز بدار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل بن عبده شلبي، بيروت - عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ.

- المغني في النحولابن فلاح النحوي، تحقيق: د. عبدالرزاق أحمد السعدي، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٩٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب، الكويت- مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١، ١٤٢١هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، قدم له وبوبه، د. علي يوملحم، بيروت- دار مكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: جماعة من المحققين، مكة المكرمة- مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بن بحر المرجان، المطبعة الوطنية، ١٩٨٢.
- المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، مصر- عالم الكتب.
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، تحقيق: د. علي سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ.
- النجم الثاقب على كافية ابن الحاجب للمهدي صلاح بن علي الحسيني، رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام بالرياض، إعداد: عبد الله بن عيسى الجعفري، ١٤٢٨هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالسلام هارون وعبدالعال سالم مكرم، القاهرة- عالم الكتب، ١٤٢١هـ.

* * *

